الكويتي ينخفض إلى 44.11 دولار

أسعار النفط تفقد 4 بالمئة لتسجل خسائر أسبوعية

انخفض سعر برميل النفط الكويتي بواقع 1.8 دولار، ليبلغ 44.11 دولار في التداولات الأخيرة، جاء ذلك الانخفاض مقابل 45.95 دولار في تداولات يوم أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، انخفضت أسعار النفط بحوالي 4 بالمائة عند تسوية تعاملات، لتسجل أول خسائر أسبوعية في 5 أسابيع مع ضعف الطلب. وتحولت أسعار النفط للهبوط مجدداً عند التسوية بضغط من ضعف الدولار وتراجع الطلب على الخام.

ووفقاً لبيانات «ريفينتف إيكون»، من المتوقع أن تتراجع واردات الصين – أكبر مستورد في العالم– من النفط في الشهر الجاري بعد ارتفاعه على مدار 5 أشهر على التوالي. وكشفت شركة «بيكر هيوز» عن ارتفاع طفيف في منصات التنقيب الأمريكية خلال الأسبوع الجاري.

وعند التسوية، هبط سعر العقود الآجلة لخام «نايمكس» الأمريكي تسليم أكتوبر بنحو 3.9 بالمائة إلى 39.77 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ أوائل يوليو. وسجل الخام الأمريكي خسائر أسبوعية بنحو 7.4 بالمائة.

وسجل سعر العقود المستقبلية لخام «برنت» القياسي تسليم نوفمبر بنحو 3.3 بالمائة إلى 42.26 دولار للبرميل.

من جانبه، قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، إن الطلب العالمي على النفط قد ينخفض بما يتراوح بين تسعة وعشرة ملايين برميل يوميا بسبب التأثير السلبي لفيروس كورونا.

وأضاف نوفاك في مؤتمر عبر الإنترنت، إن أسعار النفط قد ترتفع إلى نحو 65 دولارا للبرميل في العام القادم، لكنه توقع أن تتسم بالتقلب، حسبما أفادت وكالة أنباء «رويترز».

وتأتي تصريحات وزير الطاقة الروسي وسط ارتفاع أسعار النفط خلال تعاملات اليوم الجمعة، والتي تتجه لتسجيل خسائر أسبوعية مع ضعف الطلب.

أحجام التداول ترتفع 45.8 بالمئة.. ونمو طفيف للسيولة

مؤشرات البورصة تسجل الارتفاع الأسبوعي الرابع على التوالي

ارتفعت المؤشرات الكويتية للأسبوع الرابع على التوالي، وسط تحسن مستويات التداول وخاصة على مستوى الكميات.

ارتفع مؤشر السوق الأول خلال الأسبوع الماضي بواقع 0.21% عند مستوى 5865.11 نقطة بمكاسب بلغت 12.05 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5853.06 نقطة. كما ارتفع «رئيسي 50» بنسبة 1.76% عند مستوى 4257.31 نقطة رابحاً 73.54 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند مستوى 4183.77 نقطة.

وصعد مؤشر السوق الرئيسي خلال الأسبوع 2.11% عند مستوى 4260.11 نقطة مقابل 4172.24 نقطة إقفال الأسبوع الماضي، لتبلغ مكاسبه 87.87 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام مرتفعة بنحو 0.7% عند مستوى 5325.95 نقطة رابحاً 36.79 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5289.16 نقطة.

أحجام التداول ترتفع

وعلى مستوى الأسبوع بالكامل، ارتفعت السيولة بنحو طفيف نسبته 0.54% إلى 188.2 مليون دينار مقارنة مع 187.19 مليون دينار في الأسبوع السابق.

كما صعدت أحجام التداول الأسبوعية بوتيرة أعلى نسبتها 45.8% لتصل إلى 1.53 مليار سهم، مقابل 1.051 مليار سهم في الأسبوع الماضي.

وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 52.04 ألف صفقة مقارنة مع 47.1 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بنمو نسبته 10.5 %.

213 مليون دينار مكاسب

بنهاية الأسبوع، بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية 30.775 مليار دينار (100.98 مليار دولار)، مقارنة مع 30.562 مليار دينار (100.28 مليار دولار) في الأسبوع الماضي.

وبلغت المكاسب السوقية للبورصة الكويتية خلال الأسبوع 213 مليون دينار (698.88 مليون دولار)، شكلت نمواً أسبوعياً بنسبة 0.7%.

على الصعيد السنوي، تراجعت القيمة السوقية للبورصة 13.6%، بخسارة تُقدر بحوالي 4.862 مليار دينار (15.95 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة بنهاية العام الماضي 35.64 مليار دينار (116.94 مليار دولار).

إطلاق منصة إلكترونية لتسجيل موظفي الحكومة الوافدين العالقين بالخارج

مريم العقيل

استقر الفريق الحكومي الكويتي الذي تترأسه وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، لوضع آلية محددة لعودة الوافدين العالقين العاملين في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، على إنشاء منصة إلكترونية لتسجيلهم واعادة من يحتاجه العمل منهم.

وخاطبت العقيل الجهات الحكومية الكويتية، لموافاتها بكشوف تتضمن أسماء موظفيها العالقين غير القادرين على القدوم بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذت لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، ومنها منع مواطني 32 دولة من دخول الكويت حاليا وحتى إشعار آخر.

وستعمل المنصة الإلكترونية المزمع تدشينها لعودة الموظفين الوافدين العالقين في الخارج، من خلال تسجيل الوافدين الذين سيستقر الفريق على ضرورة قدومهم إلى الكويت، نظرا لحاجة العمل الفعلية إليهم، مع إعطاء الأولوية للعاملين في وزارة الصحة، ولاسيما الأطباء، نظرا للحاجة الماسة إليهم خلال الأزمة الراهنة.

توقعات بتدفق استثمارات نوعية بعد برنامج «التقاعد في دبي»

اعتبر مطورون عقاريون أن القطاع العقاري سيكون من أكثر المستفيدين المباشرين من برنامج «التقاعد في دبي»، نظراً إلى ظهور طلب من فئة جديدة غير الفئات التقليدية، لافتين إلى أن ذلك سينشط الاستثمار العقاري على المديين القريب والطويل، ويشجع المطورين على ضخ المزيد من الاستثمارات في القطاع مع زيادة الطلب وتنشيط السوق.

وقال الخبراء إن البرنامج سيعزز فرص تنويع المعروض لتلبية متطلبات جميع المشترين، لاسيما مع استقطاب مستثمرين جدد، فضلاً عن أنه سيسهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة. يشار إلى أن برنامج «التقاعد في دبي»، الذي تم إطلاقه أول من أمس، يتيح الحصول على تأشيرة تقاعد قابلة للتجديد كل خمس سنوات، عند توافر متطلبات عدة، منها تملك عقارات في دبي بقيمة مليونَي درهم (نحو 550 ألف دولار).

وقال الرئيس التنفيذي للعمليات لمجموعة شركات «ريبورتاج» العقارية، إسلام سليمان، إن إطلاق دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي (دبي للسياحة)، برنامج «التقاعد في دبي»، الموجه للمتقاعدين كافة، سيسهم في تعزيز مكانة دبي وجهة مفضلة للإقامة، وبيئة آمنة ومستقرة على خارطة الاستثمار العالمية، مؤكداً استفادة القطاع العقاري بشكل مباشر من هذا القرار.

وأضاف سليمان أن البرنامج الجديد، الذي يعد الأول من نوعه على مستوى المنطقة للأجانب، سيشجع شركات التطوير العقاري على ضخ المزيد من الاستثمارات في القطاع مع زيادة الطلب، كما سيعزز من فرص جذب استثمارات أجنبية جديدة للدولة، لافتاً إلى أن مثل هذه القرارات تسهم في استقطاب شرائح جديدة للقطاع العقاري، الأمر الذي سيؤدي إلى تنويع المعروض العقاري أكثر لتلبية متطلبات جميع المشترين.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة «ماج للتطوير العقاري»، طلال موفق القداح، إن «العالم شهد الكثير من الأحداث منذ بداية القرن الـ21، حيث تغير العالم من حولنا، كما تغيرت مراكز القوة الاقتصادية أكثر من مرة، غير أن دبي أثبتت في كل المراحل أنها قادرة على التأقلم بسرعة كبيرة مع كل ما يحدث، من خلال قرارات اقتصادية سريعة، وبرامج داعمة للاقتصاد».

توقعت دخول القطاع في كارثة اقتصادية كبري وغلق بعض الشركات

أمل الصباح : 15 مليون دينار حجم خسائر شركات التدريب والاستشارات خلال نصف عام

كشفت رئيس اتحاد شركات التدريب والاستشارات الكويتية ،الشيخة أمل الحمود الصباح عن تراكم حجم الخسائر التي تكبدتها شركات القطاع نتيجة لتعطل نشاطها بسبب اجراءات جائحة كورونا ،لقرابة نصف عام متوقعة أن شركات التدريب والإستشارات تعرضت لخسائر فادحه بسبب توقف التدريب بشكل تام سواءً على مستوى الحكومي والنفطي أوَ القطاع الخاص بناءاً على تعليمات الدوله في إيقاف كل اشكال التدريب حسب تعميم ديوان الخدمه المدنيه.

وتوقعت الحمود أن تصل الخسائر المبدئية لنحو 15 مليون دينار من شانها وأن تؤثر بشكل سلبي في استمرت اجراءات توقف وتعطل نشاط هذا القطاع الحيوي والهام مشيرةً خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس أن شركات التدريب والاستشارات تمثل العمود الفقري لتحسين الاداء وتنمية المهارات والقدرات في القطاعين الأهلي والحكومي ورفع كفاءة العمل لافتة إلي أن اتحاد شركات التدريب والاستشارات يضم تحت مظلته 450 شركة محلية جميعها أصبح مهدد بالانهيار في ضوء ما اتخذ من اجراءات نتج عنها توقف القطاع

وقالت الحمود أن « التدريب « أحد القطاعات المهمه التي بُني على مدى عشرات السنين الماضيه وهو يشكل أحد اهم أعمدة بناء الأنسان الكويتي والتي وضعت الدوله ومن خلال وزاراتها مؤسساتها المختلفه وقطاعات الدولة النفطية والمصرفية والخاصة، لذا أصبح القطاع رهن القرارات الإيجابية وليس العكس مؤكدة أن الكثير من خطط التدريب المحلي والخارجي تنفذ ضمن خطط سنويه لزيادة كفاءة موظفين الدوله في شتى التخصصات بالتعاون مع شركات التدريب المتخصصه العلميه و الإداريه والماليه والنفطيه وغيرها وعليه وجب حماية هذا القطاع من الإفلاس

وذكرت أن اتحاد شركات ومعاهد التدريب والاستشارات الكويتية ومؤسسه البترول الكويتية يعملان جنبا الي جنب في تحقيق المصلحه العامة والمحافظه على المال العام وتلافي المخالفات والسلبيات وذلك لتحقيق استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية 2040 لذلك وجهنا لهم رسالة بعدم جدوى برامج التدريب الاونلاين نتيجة لانخفاض العائد التدريبي لها وضعف قياس معايير الجودة التي يحتاجها هذا القطاع الحيوي في تدريب موظفينه بشكل مهني وفني محترف ودقيق يتطلب قيام ورش عمل وتمارين عملية مكثفة ومشاريع تدريب مهنية لتلبية احتياجات موظفي قطاع النفط من التدريب والتطوير والتنمية الحقيقية لمهاراتهم.

ومن جانبها افادت عضو مجلس الإدارة ومؤسس الإتحاد والمتحدث الرسمي ،سارة المنصور أن شركات التدريب والاستشارات ستتعرض للإنهيار وقد تدخل في مرحلة الإفلاس بسبب القرارات التي ستتخذ لخفض ميزانيات الوزرارات والهيئات الحكومية في الميزانية الجديدة مما سينعكس بصورة كارثية علي هذا الشركات التي تعتمد في نشاطها علي التعاقدات الحكومية والنفطية داعية إلي ضرورة اعادة النظر في تلك القرارات التي من المؤكد وأن تحكم علي مستقبل شركات التدريب بالدمار المحقق فيما ستنعكس آثار توقف التدريب علي تدني المهارات والاداء في مؤسسات الدولة وقطاع الشركات النفطية حيث لا يمكن الاستغناء عن التدريب الميداني والفني بطريق المحاكاة والتفاعل وبعكس التدريب الإليكتروني الذي لا يحقق الجدوي الفعلية وقالت المنصور:طالب الاتحاد ،مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة بضرورة اعطاء الأولوية والأفضلية للشركات الكويتية المؤهله من قبل القطاع النفطي في مجال التدريب ووقف عملية استيلاء الشركات الأجنبية على ميزانية التدريب في القطاع النفطي مبينة أن الشركات الأجنبية استحوذت من ميزانية التدريب بالقطاع النفطي ما بين 60% الى 90% في حين أن الطبيعي يتطلب عدم تجاوزها حدود 5% وتنحصر علي البرامج الفنية المتخصصه المطلوب لها شهادات معتمدة من قبل منظمات دولية وعدم توافرها لدى الشركات الكويتية وذلك انسجاما مع استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية في دعم الشركات الكويتية ومع خطة التنمية للدولة في اشراك القطاع الخاص مع القطاع الحكومي لتحقيق الاهداف المرجوة في التنمية الاقتصادية الوطنية .

وألمحت إلي أن أي تراخي او إهمال في عملية انقاذ الدولة لهذا التدهور في القطاع التجاري و الإقتصادي والصناعي للدوله وعدم معالجته بشكل سريع وعاجل ستترتب عليه آثاراً كارثيه على المستقبل الأقتصادي للدوله، لذلك فإننا نناشد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بتوفير الدعم الحكومي لقطاعنا وتشكيل فرق متخصصه يشارك فيها ممثلين عن القطاعات الأقتصاديه المختلفه والإتحادات التي تمثل القطاعات المختلفه الهندسيه والصناعيه والقانونيه والإستشاريه والتدريبيه وغيرها لوضع تصوراتهم وإقتراحاتهم من أجل معالجة كل الآثار التي خلفتها قرارات الدوله نتيجة لهذا الوباء منذ بداية الأزمه لحماية قطاع التدريب والاستشارات من الانهيار.

برنامج الغذاء العالمي: انفجار بيروت يضر بطاقة استيعاب الحبوب

كشف مسؤول كبير بالأمم المتحدة، أن طاقة استيعاب ميناء بيروت للواردات من القمح والحبوب غير المطحونة الأخرى هوت إلى نحو الخُمس، أو أقل، مقارنة بمستواها قبل انفجار هائل حطم صوامع الحبوب بها مع منشآت أخرى.

وقال عبد الله الوردات، مدير برنامج الأغذية العالمي في لبنان، إنه لا يرى أن لبنان مقبل على أزمة غذاء، غير أنه قال إن البرنامج يتابع عن كثب ومستعد للتدخل إذا اقتضت الضرورة. وكانت طاقة ميناء بيروت تستوعب ما بين عشرة آلاف و15 ألف طن تقريبا من القمح والواردات غير المطحونة الأخرى يوميا قبل انفجار الرابع من أغسطس آب الذي دمر صوامع الحبوب الوحيدة بالبلاد وحول المستودعات وباقي منشآت الميناء إلى ركام.